ملاحظات على بعض إسهامات
الدكتور عبد الرحمن بدوى
فى المنطق وفلسفة العلوم

د. ماهر عبد القادر محمد على
رئيس قسم الفلسفة
كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية

obeikandl.com

obeikandl.com

يتناول هذا البحث بشيء من التركيز والإيجاز جوانب من بعض إسهامات الدكتور عبد الرحمن بدوى فى مجال الدراسات الفلسفية، وهذه الجوانب يمكن أن نجملها فى ثلاثة مجالات أساسية، هى : الجانب الأول يتمثل فى فكرة بدوى عن الاستقراء وما تكشف عنها فى أبعادها. وأما الجانب الثانى فيدور حول فكرة بدوى عن الفلسفة العلمية وتداعياتها. وأما الجانب الثالث فيلقى ضوءا كشافا على نظرة بدوى لمشكلة الشكل الرابع من أشكال القياس كما هى موجودة فى كتابه «المنطق الصورى والرياضى».

وليس من المتوقع لنظرتنا أن تقدم مسحا شاملا لأعمال بدوى ودراساته العديدة، والتى لا تزال تثرى المكتبة العربية والفكر الإنسانى حتى يومنا هذا، إذ إن هذا الأمر يحتاج لفريق بحثى كامل ينبغى أن يعكف على تحليل ودراسة كتابات الدكتور بدوى لبيان مكانتها بين أعمال المفكرين والفلاسفة المعاصرين، وما بها من إضافات مهمة للفكر الإنسانى بصفة عامة.

عبد الرحمن بدوى والاستقراء

يعتبر الدكتور عبد الرحمن بدوى من أكثر المفكرين العرب شهرة وانتشارا، ويندر أن نجد ميدانا من ميادين الفكر الفلسفى، بصفة عامة، لم يشارك فيه الدكتور بدوى مشاركة الرأى والفكر أو الترجمة والنقل أو الإبداع. ومن هذه الزاوية يحق لنا القول إن هذا المفكر والفيلسوف يشكل ظاهرة فكرية فريدة يندر أن نجد ما يشبهها بين رفاقه من المفكرين فى هذا العصر. ولكن بأى معنى يمكن أن يمثل عبد الرحمن بدوى ظاهرة فريدة فى مجال الدراسات الفلسفية والفكر عموما؟ وكيف يمكن لهذا البعد أن يشكل منطلقا لدراسات عربية معاصرة يضطلع بها الشبان فى السنوات القادمة؟

يقدم لنا الدكتور جميل صليبا - فى نص هام - رأيه حول الدراسات الفلسفية فى العالم العربى، حيث يلخص مواقف العرب المعاصرين إزاء الفلسفة فى ثلاثة مواقف رئيسية هى: الأول، موقفهم إزاء الفلسفة العربية القديمة، ويبرز هذا الموقف فى ثلاثة

مظاهر وهى: (١) تحقيق النصوص الفلسفية ونشرها (٢) وضع الدراسات الفلسفية باللغة العربية واللغات الأجنبية للتعريف بالفلاسفة القدماء(٣) ترجمة بعض النصوص الفلسفية القديمة إلى اللغات الأجنبية ، والثانى موقفهم إزاء الفلسفة الحديثة ويبرز هذا الموقف فى مظهرين هما : (١) ترجمة بعض الكتب الفلسفية من اللغات الأجنبيةإلى اللغة العربية (٢) وضع الدراسات الفلسفية للتعريف بالفلاسفة الأوروبيين ومذاهبهم. والثالث تأليف الكتب الفلسفية الأصيلة فى الموضوعات المختلفة: كالدراسات النظرية التى نشرها بعض المحدثين باللغة العربية أو اللغات الأجنبية[١]

إن نص جميل صليبا يصنف الدراسات ويشير إلى مجالاتها المختلفة، ويمكننا انطلاقا من هذا النص أن نصنف الكتاب والفلاسفة العرب تحت الفئات التى ذكرها جميل صليبا، ولكن إذا جئنا لحالة عبد الرحمن بدوى وحاولنا أن نتبين موضعه فى إطار هذا التصنيف[٢] وجدنا أنه يشغل التصنيف بكل أبعاده، وهذا ما جعلنا نطلق عليه المفكر الظاهرة. وأى ظاهرة تحتاج إلى شرح وتحليل وتفسير، ولكن الظاهرة التى نحن بإزائها تختلف عن كل الظواهر الفكرية الأخرى لأنها ليست شبيهة بها، وإنما هى «ظاهرة فريدة» ومبعث التفرد هنا أنه يندر أن تتكرر. وهذا ما جعلنا نؤكد أن دراسة فكر عبد الرحمن بدوى تحتاج لفريق بحثى كامل حتى نعرف أبعاد إبداعه الفلسفى على امتداد ما يزيد على نصف قرن.

وإذا كنا قد أشرنا ـ منذ البداية ـ إلى أننا نتناول فى هذا البحث بعض جوانب من إسهامات عبد الرحمن بدوى، فإنما أردنا أن نقدم هذه الجوانب لتكون ضوءا كاشفا لدراسات مستقبلية نقوم بها ويقبل عليها ـ أيضا ـ أجيال الشباب الذين يتوجهون، فى الغالب الأعم، لدراسة الفكر الغربى دون أن يحفلوا كثيرا بالفكر العربى، أو دون محاولة الكشف عن الصلات العلمية والمنهجية بين الفكرين العربى والغربى، على الأقل خلال هذا القرن. إن دراسة الفكر العربى فى اتجاهاته ومنحنياته الأساسية يشكل حلقة هامة من حلقات الفكر الإنسانى المعاصر.

والاتجاهات السلبية، أو العدمية، التى تحاول أن تجرد الفكر العربى المعاصر من الإبداع أو التفوق إنما هى اتجاهات حادت عن طريق العلم القويم ولم تفهم المعانى الكامنة وراء مصطلح العلم ذاته، وهى أيضا اتجاهات لم تتعلم الفلسفة بصورة

كافية منذ بداية بمشوارها العلمى، وجاء دخولها ميدان الفكر الفلسفى بصورة عرضية ادعت من خلالها قدرة ليست لها على فهم الفكر الفيلسوفى فى منحنياته. وهؤلاء أيضا، ومن على شاكلتهم، لن يفهموا أصالة مفكر وفيلسوف عملاق مثل عبد الرحمن بدوى.

إن من أهم مجالات البحث العلمى التى أسهم فيها عبد الرحمن بدوى بصورة مركزة ودقيقة ما دونه عن الاستقراء وفلسفة العلوم فى مواضع متعددة من كتاباته، خاصة أنه حاول أن يقدم لنا فكر تنظيريا عن الاستقراء الذى تناوله بالحديث فى ثلاثة مواضع من كتاباته هى: **الأول** : كتاب «المنطق الصورى والرياضى» **والثانى** : كتاب «مدخل جديد إلى الفلسفة» **والثالث**: كتاب «مناهج البحث العلمى» نتعرف ـ إذن ـ على تصور بدوى للاستقراء فى هذه الكتابات.

حاول بدوى فى إطار كتاب «المنطق الصورى والرياضى» أن يبين الأبعاد الجديدة للمنطق إبان عصر النهضة والعصر الحديث بصفة عامة، وماترتب على هذه الأبعاد من تصورات، وكيف أن الثورة العلميجة التى حدثت جاءت بفعل نظرة العلماء أنفسهم لجوانب المنهج الذى يمكن أن يتبع فى البحث العلمى فالعلماء الجدد خاصة جاليليو وبيكون وديكارت اعتقدوا أن الفكر المجرد غير قادر على اكتشاف الحقائق، وإنما الفكر القائم العينى الذى يقوم على التجربة والاستقراء عند بيكون وجاليليو وعلى العيانات الرياضية والتصورات الخاصة بالعدد والمقدار عند ديكارت هو الذى يؤدى بنا إلى تحصيل العلم وكشف الحقائق[٣] وقد ترتب على هذه النظرة ضرورة تأسيس منطق جديد يلائم طبيعة الموضوعات المطروحة سواء أكان ذلك فى مجال العلوم الطبيعية أم العلوم الرياضية، ومن هنا بدأت الثورة على المنطق الأرسطى القديم حيث شعر العلماء والفلاسفة أيضا، أن المنطق بحاجة إلى تجديد وإصلاح[٤] ولكن ما هى صورة التعديل والإصلاح الذى حدث؟ وهل تناول الإصلاح المنطق كعلم له مضمون محدد، أم انصرفت جهود الإصلاح والتجديد إلى المنهج وما استتبعه من تصورات تشكل مضمونه؟

إن ثورة التجديد والإصلاح فى رأى بدوى شكلت نقطة انطلاق مهمة لتأسيس العلم الحديث ككل، ذلك لأن العلوم الطبيعية بدأت تدرك أن مقومات الأساسية

وظواهرها تحتم الإتجاه إلى دراسة الواقع المشخص، ولذا لجأت إلى التجربة والملاحظة فى أوسع معانيها، فالملاحظة يجب أن تكون فى أشد الظروف ملاءمة وتنوعا ودقة, والتجربة يجب أن تكشف لنا عن ارتباط العناصر فى أشد الظروف ملاءمة وتنوعا ودقة. والتجربة يجب أن تكشف لنا عن ارتباط العناصر بعضها ببعض على أساس قوانين عامة بسيطة[٥] والملاحظة والتجربة - معا- يشكلان قوام العلم التجريبى الحديث لأنهما قوام الاستقراء العلمى، ومن ثم شكل الاستقراء «المنهج الذى يمكن من تحصيل هذا النوع من العلم»[٦] ولكن ما هو نوع الاستقراء الذى يعتقد بدوى أنه السبيل إلى تحقيق غاية العلوم الطبيعية وإحراز التقدم فيها؟

يذكر بدوى أن الاستقراء الذى يعمل على تقدم العلوم الطبيعية إنما هو الاستقراء الناقص فى مقابل الاستقراء الكامل عند أرسطو، ومن ثم فإنه إذا كان الاستقراء الكامل عند أرسطو يقينيا فإن الاستقراء الناقص ليس تام اليقين. وقد ارتبط هذا التصور عند بدوى بتصوره للمعرفة من حيث هى تندرج فى قسمين، «معرفة برهانية» ومعرفة استقرائية: الأولى تقوم على حقائق العقل Verités de raison والثانية على حقائق الواقع Verités de faits على حد تعبير ليبنتس Leibniz فتكون من هذا كله منهجان: منهج استدلالى يشبه منهج القياس ولكنه أعم وأخصب منه، ومنهج استقرائى أو تجريبى يقوم على الملاحظة والتجربة[٧] وفى هذا السياق عمد «بدوى» إلى إثبات نقده للاستقراء الكامل مشايعة للتقليد المتبع لدى المفكرين، لأنه مجرد إحصاء ولا يدل على حقيقة الاستقراء الذى يعبر عن الارتباط الضرورى بين الأشياء[٨] وتأسيسا على هذا الفهم تبين بدوى أن الاستقراء الناقص لا يحتاج إلى إحصاء كل الحالات وإنما يستند إلى حالات قليلة وهو ما نلمسه من عبارته التى يقول فيها«فليست مهمة الاستقراء إثبات محمول يصدق على كل الأحوال، بل معرفة الارتباط الضرورى بين الأشياء بعضها وبعض، على أساس قوانين عامة كلية تصدق من بعد فى الواقع على كل الأحوال، وهذا الارتباط الضرورى لا يحتاج كى يدرك إلى استقراء كل الأحوال، بل يكفى بضع أحوال قليلة لاستنتاج القانون العام[٩] ويأتى تأكيد بدوى على هذه الخاصية فى إطار حديثه عن الاستقراء التام والاستقراء الناقص عند أرسطو، وكيف أن الاستقراء الناقص أصبح

علامة العلوم الطبيعية فى العصر الحديث لأن رجال النهضة أسسوا العلم الجديد «على الملاحظة والتجربة وعلى تحليل الموضوعات التى تقدمها لنا الطبيعة تحليلا يستخرج عناصرها أولا من أجل إمكان تركيبها من جديد»(١٠).

إن أهم ما نلاحظه على نظرة بدوى حول الاستقراء فى إطار كتاب «المنطق الصورى والرياضى»، أنها جاءت كإشارة إلى الثورة الجديدة فى ميدان العلم الحديث، وبيان الملامح العامة للإصلاح والتجديد المنطقىْ فى العصر الحديث. وهذه النظرة لا تقصد أصلا إلى تناول الاستقراء أو العلم التجريبى تفصيلا، خاصة وأن موضوع الكتاب هو المنطق الصورى والرياضى(١١).

أما كتاب بدوى «مدخل جديد إلى الفلسفة» فقد عرض فيه لموضوعات شتى عن الفلسفة، وربما كان مدخل بدوى الجديد للفلسفة مختلفا عن الكتابات التى دونت بالعربية أو اللغات الأوروبية عن المدخل الى الفلسفة. ومع أن المدخل دائما يعنى تبنى وجهة نظر محدودة حول الموضوع الذى يريد الكاتب أن يعرض له، إلا أن مدخل بدوى جاء عرضا لمداخل عدد كبير من المفكرين حول الفلسفة، فى الوقت الذى كنا ننتظر فيه خلاصة فكر بدوى فى هذا الجانب.

وواقع الأمر أن بدوى عرض لنا بعض مقتطفات تشير إلى طريقة فهمه للاستقراء، فى ثنايا حديثه عن الاستدلال والاستقراء، إذ كتب يقول: «ولا فرق فى هذا بين الفلسفة ، و العلوم الرياضية والطبيعية ، اللهم إلا فى نصيب كل منهما فى استخدام منهجى الاستدلال deduction والاستقراء والتجريب، فإن الفلسفة أكثر اعتمادا على الاستدلال منها على الاستقراء والتجريب، بينما الرياضيات استدلالية محضة، والعلوم الطبيعية تجمع بين قليل من الاستدلال وكثير من الاستقراء والملاحظة والتجريب(١٢) ولكن هل حقا لازالت العلوم الطبيعية تجمع بين قليل من الاستدلال وكثير من التجريب والاستقراء على ما يقول بدوى. إن العلوم الطبيعية باتت الآن أكثر اعتمادا على الاستنباط، وأصبح الاستقراء بالنسبة لها يحتل المرتبة الثانية(١٣)، وهو ما لم يدركه بدوى الذى تبنى أيضا رأيا غريبا عن الفلسفة التى يرى أنها لابد وأن تعتمد على العقل والمنهج العلمى والاستقراء والتجريب(١٤) إن القول باعتماد الفلسفة على التجريب يفقدها خاصيتها العقلية المميزة لأنها فى هذه

الحالة لابد وأن تصبح علما، والفلسفة ليست كذلك، وبدوى ذاته يدرك أن الفلسفة تفسد على نحوين: إذا انقطعت عن العلم، وإذا استغرقت نفسها فى العلم[١٥] كما يدرك أيضا وبوعى «أن المنهج الذى تلتزمه الفلسفة فى كل أبحاثها هو المنهج العقلى»[١٦] فهل يتسق إذن ما يذهب إليه بدوى فى هذين النصين ؟ إن الفلسفة إذا توحدت بالعلم توحدا تاما وتبنت منهجه وخطواته وعمدت إلى الملاحظة والتجريب، تستحيل بالضرورة إلى علم، ولا تصبح نشاطا عقليا حرا فعالا يرتكز على النقد العقلى بالدرجة الأولى. فهل أراد بدوى أن يجعل من الفلسفة علما، ومن ثم تصبح فلسفته مندرجة تحت تيار اللافلسفة، أم ماذا؟ هذا ما لم يطلعنا عليه بدوى حتى نهاية تدوينه للمدخل.

لكننا نجد بدوى فى إطار حديثه عن «مناهج البحث العلمى» فى الكتاب الثالث، يناقش المنهج التجريبى فى مشكلاته وأسسه مناقشة موسعة على الطريقة الفرنسية، ويذكر أن «مسألة أساس الاستقراء تدرس عادة على أنها تتألف من مسألتين: **الأولى** مسألة المبدأ أو المبادىء التى تقوم عليها فكرة المنهج التجريبى نفسه،**وثانيا**: مسألة الضمان الذى يضمن لنا الانتقال من الحالات الجزئية المشاهدة إلى وضع القانون العام[١٧] بعد أن يتتبع بدوى المسألة ويناقشها عند لاشلييه ولالاند وغيرهما، ينتهى إلى أن البحث فى هذا الجانب لن يطلعنا على شىء أكثر من أنه لكى يقوم العلم لابد وأن نفرض الجبرية، والجبرية الدقيقة إلى أقصى حد، وأنه يجب ألا نتوقع تغيرا مفاجئا للقوى المؤثرة فى الكون، ولا نفرض أى تدخل خارق للطبيعة فى ظواهر الطبيعة، وعلينا أن نؤمن بالجبرية المطلقة والحتمية المطلقة الموجودة فى الطبيعة بأقصى حد[١٨]. وبعد أن يقدم لنا بدوى هذا النص يزودنا بنص آخر مهم يقول فيه: «وهذا الإيمان ـ ككل إيمان ـ مصادره فحسب أى شىء نصادر عليه ونفترضه افتراضا ولا أساسَ له من الواقع، إن كان ثمة بعد مجال للتحدث عن أى واقع [١٩] إن هذا الرأى من جانب بدوى يجعل رأيه حلقة من حلقات العلم التجريبى التقليدى الذى ساد حتى نهاية القرن التاسع عشر، ويشير إلى أن نظرية للعلم ونظرياته لازالت تقف عند حدود المعرفة العلمية السابقة على العلم المعاصر، فنصوصه السابقة تكشف عن بعض الجوانب المهمة، والتى منها : **أولا**: أن مسألة

افتراض الجبرية الصارمة والحتمية المطلقة لم تعد حديث العلماء، لقد شغلت هذه المسألة علماء القرن التاسع عشر، وسادت بعض الكتابات المعاصرة خاصة الفرنسية أثناء تناولها لكتابات حقبة ما قبل القرن الحالى، وما قبل العلم المعاص.. وثانيا: أن هذه الفكرة الجبرية جعلت بدوى ينفى إمكانية حدوث تغيرات مفاجئة، أو بعبارة أخرى خروج على العادة والمألوف، وهذه المسألة عرفت فى الفلسفة الحديثة منذ عصر هيوم الذى نبه عليها، وعرف العلماء أيضا أن هناك استثناءات وأنه لا يمكن لنا أن نتنبأ بيقين تام، وإنما على سبيل الاحتمال لإمكانية ظهور حالات فى المستقبل تخالف ما ألفناه. وثالثا: إن قوله بالحتمية المطلقة والجبرية الصارمة على طريقة الفرنسيين أدى به إلى نفى الوجود الخارجى الذى تجسده ظواهر الطبيعة، وهو ما يبدو من عبارته «إن كان ثمة بعد مجال للتحدث عن أى واقع» فهل أراد بدوى أن ينتقل بالحديث من مستوى الوعى والوجود إلى مستوى اللاوجود لأنه لا مجال للحديث عن أى واقع؟ أم ماذا؟

فكرة بدوى عن الفلسفة العلمية

والواقع أن الدكتور «عبد الرحمن بدوى» الذى كتب على امتداد أكثر من نصف قرن تقريبا. فى شتى مجالات الفكر الفلسفى، شارحا وموضحا، زودنا بنظرة فلسفية حول مسألة الفلسفة العلمية، وهو دائما يحاول فى كتاباته أن يخلق المناسبة للفكرة التى يريد الحديث عنها، أو حتى يلمح لها من بعيد. ولذا وجدناه حين تحدث عن شليك مؤسس حلقة فيينا وإسهاماته، فى كتابه الذى فضل أن يكون عنوانه «مدخل جديد إلى الفلسفة» يتناول العلاقة بين الفلسفة والعلم، وفكرة الفلسفة العلمية.

ولا ريب أن الدكتور بدوى فهم بدقة موقف شليك والوضعية المنطقية من الفلسفة كما فهم أيضا فكرتهم فى الاتجاه إلى العلم، وفى الحالتين لم تسلم الوضعية المنطقية من إشارات الدكتور «بدوى» النقدية والصريحة وكيف لا والوجودية تقف على طرف نقيض من الوضعية.

إن فكرة الإيضاح التى كانت بمثابة الهم الأول للوضعية هى محور حديث الدكتور «بدوى» إذ لا يمكن أن يتحقق الإيضاح إلا من خلال رابطة تعاون وثيقة بين

الفلسفة والعلم، والعلماء الذين هم على قدر كاف من الثقافة الفلسفية الراقية يدركون هذا، أما من يفضون غلاف العلاقة بين الفلسفة والعلم، كما يفعل أنصار الوضعية، فإن موقفهم لاشك «يفضى عادة إلى نمو غير متعمد لفلسفة رديئة»[٢٠] كما يقول الدكتور «بدوى» الذى «يستنتج من هذا أن الفلسفة متغلغلة فى العلم حتى النخاع، إنها المعنى الباطن الذى يزود العالم بالزاد العلمى ويرشد عمله المنهجى[٢١] وفى هذا السياق فإن بدوى فهم بدقة متناهية جوهر العلم وروحه الأصيلة وهو فى هذا الفهم يصدر عن اتفاق فى الرؤية مع فلاسفة العلم المعاصرين والعلماء أنفسهم.

وتأسيسا على هذه الرؤية وجد الدكتور «بدوى» أنه لا غضاضة على الإطلاق فى الحديث عن الفلسفة العلمية رغم أنه لم يصرح بالمصطلح ذاته فى هذا الموضع. ولكن بأى صورة يمكن أن يكون هذا الحديث.

إن إدراك الدكتور بدوى لعلاقة التأثير المتبادلة بين الفلسفة والعلم، جعل المسألة واضحة بالنسبة له إذ الفلسفة يمكن أن تسمى علما بالقدر الذى به تفترض العلوم مقدما. ولا تقوم للفلسفة قائمة خارج العلوم وبمعزل عنها. وعلى الرغم من إدراك الفلسفة لخصائصها المستقلة المتميزة، فإنها لا تنفصل عن العلم[٢٢].

يتضح لنا ، من النص السابق أن الدكتور «بدوى» ينظر لمسألة الفلسفة العلمية - إذا ما قبل المصطلح من قبل الفلاسفة - على أنها فى دائرة العلاقة بين الفلسفة والعلم من حيث إن الفلسفة تقدم للعلم زاده المعرفى، وأساسه الإبستمولوجى الذى يجعله نبراسا له، فما اتفق مع أساسياته لم يتركه، وماشذ عن أصوله وقواعده نبذه وتخلص منه. وهنا نلمح جوانب أساسية فى فكر الدكتور بدوى حول العلاقة بين الفلسفة والعلم فى أكثر من جانب وآية ذلك أن العصر وإنجازاته، ونجاحاته وإخفاقاته، والفيلسوف أو المفكر هو بطبيعة الحال واحد من الناس، ولابد أن يكون قادرا على الفعل مؤثرا فيما حوله، لا منفعلا سلبيا، يقف مشدوها أمام ما يحدث فى العالم من حوله، ولذا فإن «كل من يشتغل بالفلسفة أو (يتفلسف) لابد له أن يكون على معرفة بالمنهج العلمى»[٢٣] حتى يستطيع بطبيعة الحال أن يتحاور مع علماء عصره، ويناقشهم فى علومهم. وهذ أدق تصوير للجانب الإيجابى لدور الفيلسوف.

ولكن الفيلسوف أو المفكر الذى يسمح لتأثيرات العصر أن تترك بصمات سلبية

على فكرة وتجعله كالجلد حين تُوخز فيه الإبرة، هذا الإنسان يفشل بطبيعة الحال في إدراك العلم في مقوماته ومنهجه وتخذله أفكاره في متابعة التقدم، والانخراط في التغيرات التي تتلاحق حوله وهو واقف لا يحرك ساكنا . لاشك أن هذا معنى آخر يمكن استخلاصه من رأى الدكتور بدوى القائل: و«أى فيلسوف لم يدرب على المنهج العلمي ويخفق في متابعة الاطلاع العلمي باستمرار لابد أن يكون عمله ناقصا[٢٤] لأن الفيلسوف في هذه الحالة لن يضيف ما هو جديد إلى عالم الخبرة والواقع، وسوف لا يترك فكره بصمة إيجابية على مسيرة التواصل الحضارى. ووفق هذا المنظور فإن الفلسفة يمكن أن تسمى علما بالقدر الذى به تفترض العلوم مقدما، إذ لا يمكن للفلسفة أن تنعزل عن العلم رغم خصائصها المتميزة عنه.

-٣-

مشروعية الشكل الرابع من أشكال القياس

احتلت مشكلة الشكل الرابع من أشكال القياس مكانة مهمة في إطار الأبحاث والدراسات المنطقية لدى المناطقة المحدثين على وجه الخصوص، اعتبارا من السؤال الآتى: هل وضع أرسطو الشكل الرابع أصلا؟ أو هل هناك مشروعية للحديث عن الشكل الرابع من أشكال القياس؟ إن هذا السؤال شكل نقطة حوار هامة بين الكتابات المنطقية على مختلف اتجاهاتها وربما كان السبب في هذا التزام الدراسات المنطقية - التى تناولت المنطق الأرسطى بالدراسة والتحليل - بكل ما حدده المعلم الأول في متن دراساته الأولى التى تناهت للشراح من بعده، وكأن التراث المنطقى الأرسطى لابد وأن يظل جامدا استاتيكيا لا يتبدل ولا يتغير.

إننا هنا نختار الحديث عن مشكلة الشكل الرابع من أشكال القياس كواحدة من المشكلات ، أو الموضوعات ، المنطقية التى أثارت نقاشا منطقيا وفلسفيا فى ثنايا تناول عبد الرحمن بدوى لأشكال القياس.

بيد أننا لن نكتفى بعرض وجهة نظر بدوى عن مشكلة الشكل الرابع وإنما سوف نتناول رأيه مقارنا بوجهات النظر الأخرى لنبين مكانة رأيه بين الدراسات الأخرى،

وأهمية هذا الرأى أو ذاك، وربما كان من المناسب بمكان أن نشير أيضا إلى أن مشكلة الشكل الرابع من أشكال القياس لازالت قيد البحث والنظر من جانب المناطقة والدارسين للمنطق الأرسطى والتقليدى معا لأهمية أبعادها التاريخية، خاصة فيما يتعلق بالاجتهادات حول تفسير المنطق الأرسطى ودور أتباع أرسطو وتلامذته، وموقف مدرسة المناطقة العرب على اختلاف اتجاهاتهم باعتبارهم يمثلون أكبر وأوسع تيار فكرى ومنطقى ظهر فى العصور الوسطى، وللإضافات التى قدمت من جانبهم، خاصة من خلال الشروحات المنطقية لأعمال أرسطو ذاته.

وتجدر الملاحظة أن عبد الرحمن بدوى فى كتابه «المنطق الصورى والرياضى» بدأ حديثه عن أشكال القياس وشروط كل شكل منها، ومميزات الشكل، وضروبه المنتجة بما فى ذلك الشكل الرابع الذى أشار إلى قواعده وضروبه المنتجة، ثم انتقل مباشرة بوضع السؤال: « هل يوجد شكل رابع مستقل؟ (٢٥) كان هذا السؤال من جانب بدوى علامة توقف هامة عند حواره مع التراث المنطقى قديمه وحديثه، ولكن قبل هذا الموضع بصفحات قدم بدوى إشارة تفيد أنه سوف يناقش مشكلة الشكل الرابع حيث يذكر «وحينما نرى قياسا يظهر بمظهر الشكل الرابع فالأصل فى هذا أننا جعلنا الحد الأكبر هو الحد الأصغر، والكبرى هى الصغرى. وأرسطو لم يعرف هذا الشكل، وإنما اخترعه كلوديوس جالينوس. ورجال العصور الوسطى اختلفوا فيه: فمنهم من رفضه ومنهم من اعترف به، سواء بين المناطقة المسلمين والمسيحين. ثم جاء لاشلييه Lachelier فبرهن على أنه لا يوجد بالضرورة غير ثلاثة أشكال، ولا يمكن أن يوجد شكل رابع ضرورة (٢٦)، ما الذى يطلعنا عليه هذا النص الذى ذكره بدوى فى حديثه عن الشكل الرابع؟ حتى نقف على حقيقة موقف بدوى يجب علينا أن نخضع النص لعملية تحليل المضمون Content Analysis لنقف على حقيقة ما يذكره.

يكشف النص السابق عن معانى مهمة يجب أن ننتبه لها وهى: **أولا** : قول بدوى «نرى قياسا يظهر بمظهر الشكل الرابع» . هذا القول يشير ابتداء إلى اعتقاد بدوى بأنه لا وجود أصلا للشكل الرابع، أو لا يمكننا إلا الحصول على الشكل الرابع. وهذا القول لا يتفق مع ما يذكره من إن الشكل الرابع ينتج من وضع الكبرى مكان

الصغرى، وجعل الحد الأكبر هو الحد الأصغر، ويتعارض أيضا مع ما يذكر بعد ذلك تعليقا على رأى لامبير Lambert الذى أراد أن يستشهد به ليبين أهمية الأشكال القياسية وذكر قوله إن الشكل الرابع إنما هو لاكتشاف الأنواع المختلفة لجنس ما أو استبعاده ا[٢٧] ثم علق عليه برأى من عنده هو - أى عبد الرحمن بدوى - يقول فيه «ومن هنا أمكن إرجاع الرابع إلى الثانى أو الأول، لأنه لتمييز الأنواع الداخلة تحت جنس يكفى بيان تحصيل الشىء لصفة نوعية أو التمييز بين عدة صفات نوعية[٢٨] وهو فى هذا يتفق مع ما ذهب إليه على سامى النشار فى تعليقه على رأى لامبير مؤكدا أن «الشكل الرابع، لاكتشاف الأنواع المختلفة لجنس من الأجناس، أو لاستبعاد أنواع من جنس لا تندرج تحته[٢٩] فكأن بدوى والنشار يتبنيان مدخلا واحد للتعليق على رأى لامبير حول الشكل الرابع، انطلاقا من نظرية الأجناس والأنواع. **ثانيا** : ما يذكره بدوى من أن الشكل الرابع اخترعه كلوديوس جالينوس. إن هذا التحديد يشير إلى أن الشكل الرابع إضافة لاحقة على أرسطو وأنه لم يوجد لدى أرسطو أصلا ولو كان قد وجد لكان قد نص عليه، وهو ما لم يحدث. ومن ثم فإن متن المنطق الأرسطى تعرض للتبديل والتغيير فى عصر جالينوس ويؤيد هذا المعنى ما يذكره بدوى فى نص لاحق من أن ابن رشد يذهب إلى أن جالينوس هو أول من قال بوجود شكل رابع مستقل[٣٠] وهذا أيضا ما ذهب إليه على سامى النشار[٣١] لكن بدوى والنشار يقرران معا أن ثيوفراسطس هو أول من تكلم فى هذا الشكل[٣٢] بيد أ فكرة اختراع جالينوس للشكل الرابع وهو ما يقرره بدوى تتعارض مع ما يذكره من أن أرسطو «يعترف بإمكان الاستنتاج بطريق غير مباشر فى الشكل الأول، وذلك إما بعكس النتيجة عكسا مستويا فقط، أو بعكسها عكسا مستويا مع وضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى فينتج عن ذلك خمسة أضرب ملحقة بالشكل الأول تعد أضربا غير مباشرة فى هذا الشكل »[٣٣] وفى إطار السياق ذاته يرى النشار هذا الرأى مثبتا أنه يوجد فى منطق أرسطو ما يسمح لنا باستخراج ضروب الشكل الرابع[٣٤]. وعند هذه النقطة نجد أن ما يذهب إليه بدوى من أن جالينوس اخترع الشكل الرابع اختراعا يتعارض تماما مع رؤيته الذاتية والمنطقية أن أرسطو يعترف بإمكان استنتاج ضروب الشكل الرابع من الشكل الأول

بصورة غير مباشرة، وهو ما نجده عند أرسطو فعلا فى متن منطقه، فإذا كان أرسطو قد عرف كيفية التوصل إلى ضروب الشكل الرابع، فكيف يمكن أن ينكره. نستكمل تحليل هذا الجانب بعد أن نناقش النقطة الثالثة والرابعة التى يتضمنها رأى بدوى فى نصه السابق.

ثالثا: إشارة بدوى إلى أن «المناطقة فى العصور الوسطى اختلفوا حول الشكل الرابع» تفيد هذه الفقرة أن وجهات النظر انقسمت بين من يرى أنه لا أهمية للشكل الرابع ومن يرى أهمية الشكل الرابع، ولم يقدم لنا بدوى رأيه الخاص حول حقيقة هذا الاختلاف والآراء التى قدمها بدوى ركزت على أهمية الشكل الرابع دون أن تقدم تحليلا منطقيا لتلك المسألة أو حتى بيان وزنها المنطقى بالنسبة للأشكال الثلاثة الأخرى.

رابعا: اعتقاد بدوى أن لاشلييه فى العصر الحديث برهن على أنه لا يوجد شكل رابع، واستشهاده فى ذلك بنص لاشلييه الذى ذكره رابييه Rabier فى كتابه(المنطق) حيث يقول لاشلييه«ليس ثمة مبدأ رابع ولا شكل رابع، وكل ما هنالك ضروب غير مباشرة تستخلص من الشكل الأول (ويمكن استخلاص مثلها من الشكلين الآخرين) إما بالعكس المستوى للمقدمات أو بالعكس المستوى للنتيجة. وهذه الضروب الخمسة هى المعبر عنها بألفاظ,Fapesmo . Dabities Delantes, Baralipton, Fresisomorum التى وضعت فى الأبيات التذكيرية بعد الضروب المباشرة للشكل الأول: فالثلاثة الأولى منها ليست فى الواقع سوى الأضرب Barbara, Daril, Celarent وقد عكست نتيجتها عكسا مستويا، والضربان الأخيران يرجعان إلى Ferio بوضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى (للرابع فقط) وعكس كل منهما عكسا مستويا. ويقال إن الفيلسوف الطبيب جالينوس هو «أول من فكر فى جعل هذه الأضرب مكونة لشكل مستقل، ولكن هذه الفكرة خاطئة من أساسها، قد هاجمها جميع المناطقة فى العصور الوسطى ولم تبدأ تظفر بشىء ممن التأييد إلا فى عصر النهضة»[٣٥] هذا نص ما يذكره بدوى من كلام لاشلييه، وهذا النص يشكل سياقا تبريريا، وليس برهانا على ما يقطع به بدوى من أن لاشلييه قد برهن على عدم وجود شكل رابع، إن الفارق بين سياق التبرير

وسياق البرهان، جد دقيق، فالتبرير Justification يقدم لنا تفسيرا مقبولا ومعقولا بدرجة كبيرة، وهذا التفسير قد نقف أمامه تفسيرات أخرى مختلفة ومباينة تماما، مقبولة ومعقولة أيضا بدرجة متكافئة على حين أن البرهان يستند إلى أدلة منطقية قاطعة ومحددة اكتشاف أو نظرية منطقية تقرر حقائق تستند بالبديهيات وأوليات ليست موضع خلاف. فهل تبين عبد الرحمن بدوى الفارق بين السياقين فى نصه؟.

تكتمل اشارتنا لرأى بدوى حول الشكل الرابع من خلال رأيه أن ابن رشد كان أول من ذهب إلى أن جالينوس هو القائل بوجود شكل رابع مستقل، وابن رشد لا يتفق مع رأى جالينوس، وكذلك بعض الفلاسفة العرب السابقين عليه مثل ابن سينا والغزالى. لكن لم يبين لنا بدوى أوجه عدم اتفاق ابن رشد مع رأى جالينوس، بل اكتفى بتقرير النتيجة دون أن يكشف عن مقدماتها. وواقع الأمر أن هذا الرأى الذى ذهب إليه بدوى وقرره النشار أيضا (٣٦) يحتاج لمناقشة وتحليل. إذ السياق الذى يقرره بدوى يقول «أما ابن رشد فلا يتفق مع جالينوس فى هذا ومن قبله فعل ذلك كثير من الفلاسفة العرب، وعلى رأسهم ابن سينا والغزالى»(٣٧).

إن الكتابات المنطقية التى دونها ابن سينا والغزالى لم تتناول الشكل الرابع أصلا، ولم تتحدث عن مشكلة له، أو حتى عن كيفية الحصول على بعض ضروبه عن الشكل الأول بطريقة غير مباشرة، كما سبقت الإشارة. وقد التزمت الكتابات العربية السابقة على ابن رشد فى نظرتها للمنطق بما انتجه الفارابى الذى عرف بأنه «المعلم الثانى» ولو كانت المشكلة عرفت لدى الفارابى ومن جاء بعده من المناطقة لأشاروا إليها على الأقل. وكتابات جالينوس كانت معروفة للفارابى وابن سينا والغزالى تماما مثل كتابات أرسطو. كانت الترجمات العربية القديمة متوفرة. ومع هذا لم تظهر المشكلة إلا فى عهد ابن رشد. ومن الواضح أن الفارابى اعتمد على الترجمة العربية لمنطق أرسطو وأعمال جالينوس أيضا، ولا نستبعد أن يكون قد قرأ الترجمة السريانية أيضا والأصول اليونانية فقد تعلم على مناطقة وفلاسفة يجيدون اللغتين، وكان أقرب عهدا بعصر التراجمة أيضا، ومن ثم فإنه من المستبعد أن يكون الفارابى وقف على المشكلة من خلال الكتابات المنطقية التى حصل عليها.

وفى مقابل هذا فإن ابن رشد قدم تلخيصا لمنطق أرسطو، ولم يقدم منطق أرسطو كما هو فى الترجمة العربية[٣٨] أضف إلى هذا أنه لم يتناهى إلينا أن ابن رشد كان يعلم اللغة اليونانية أو اللغة السريانية. ومن ثم فإنه اعتمد على الترجمة العربية وحدها، وليس من المحتمل أن تكون هناك مدخلات على نص الترجمة العربية من شروحات وتعليقات وهوامش توافرت لابن رشد ولم يشر إليها، والترجمة العربية التى نشرها عبد الرحمن بدوى بين أيدينا. فمن أين إذن جاءت هذه الإشارة لابن رشد؟ وما هى مساراتها؟ لم يقدم لنا بدوى الوجه الآخر للمشكلة، وإنما جاءت الإشارة إليها من خلال ما دونه المنطقى البولندى «يان لوكاشيفتش» فى كتابه نظرية القياس الأرسطية.

يذكر لوكاشيفتش[٣٩] أثناء تناوله لمشكلة الشكل الرابع أضواء جديدة على الجوانب التاريخية المتعلقة بنسبة الشكل الرابع إلى جالينوس، فهو يلاحظ أن الكتابات المختلفة فى المنطق تكاد تحتوى على ملاحظة مؤداها أن مبتكر الشكل الرابع هو جالينوس. وجالينوس طبيب وفيلسوف يونانى عاش فى روما فى القرن الثانى الميلادى. ومصدر هذه الملاحظة مطعون فيه. فنحن لا نجدها فيما وصل إلينا من مؤلفات جالينوس أو مؤلفات الشراح اليونانيين (بما فى ذلك فيلوبونوس) وفى رأى برافتل أن هذه الملاحظة انتقلت إلى مناطقة العصر الوسيط من ابن رشد، إذ قال إن الشكل الرابع ذكره جاليونس. ولنا أن نضيف إلى هذه المعلومات الغامضة قطعتين يونانيتين متأخرتين عثر عليهما فى القرن التاسع عشر، وهما أيضا على قدر كثير من الغموض. نشر منياس إحدى هاتين القطعتين سنة ١٨٨٤ فى تصدير الطبعة التى أعدها لكتاب جالينوس (المدخل إلى الجدل) وأعاد طبعها كالبفلايش سنة ١٨٩٦. وهذه القطعة التى نجهل مؤلفها تنبئنا بأن الأضرب التى أضافها ثاوفرسطوس وأوديموس للشكل الأول قد حولها بعض العلماء المتأخرين إلى شكل رابع جديد، وتنسب إلى جالينوس الأسبقية فى هذا المنحنى. والقطعة الأخرى عثر عليها برانتل فى كتاب منطقى منسوب إلى يوانس إينالوس(القرن الحادى عشر الميلادى) يقول هذا المؤلف متهكما إن جالينوس عارض أرسطو بقوله بوجود شكل رابع، وقد كان يريد بذلك أن يظهر من البراعة ما لم يتوفر للشراح القدماء ولكنه

قصر كثيرا دونهم. ذلك هو كل ما وصل إلينا. ولما كانت هذه المصادر أساسا ضعيفا فقد شك أوبرفيج أن يكون فى الأمر سوء فهم، وقال هينريش شولتس فى كتابه (تاريخ المنطق) أن جالينوس ربما لم يكن هو صاحب الشكل الرابع.

إنه وفقا لرأى لوكاشيفتش يمكن أن نستخلص مجموعة من النتائج المهمة والتى منها: **أولا** : أن لوكاشيفتش يشك أصلا فى كون جالينوس هو صاحب الشكل الرابع أو واضعه لسببين هما : **السبب الأول** ، أن هذه المسألة لا توجد فى مؤلفات جالينوس أصلا، **والسبب الثانى** أن مؤلفات وكتابات الشراح اليونانيين لم تشر إلى المشكلة.

ثانيا: أن ابن رشد هو مصدر القول بنسبة الشكل الرابع إلى جالينوس وفق رأى برانتل.

ثالثا: أن منياس نشر عام ١٨٨٤ كتاب (المدخل إلى الجدل) وهو أحد كتابات جالينوس، وأعيد طبع هذا الكتاب مرة أخرى عام ١٨٩٦. وتضمنت هذه النشرة بعض القطع اليونانية المتأخرة، وهى قطع غامضة، عثر عليها فى القرن التاسع عشر، ونشرت ضمن تصدير منياس لكتاب جالينوس المشار إليه.

رابعا : تشير إحدى القطع إلى أن الضروب التى أضافها ثاوفراسطس وأوديموس للشكل الأول قد حولها بعض العلماء المتأخرين إلى شكل رابع جديد منسوبة إلى جالينوس.

خامسا : أن برانتل عثر على قطعة أخرى جديدة فى كتاب منطقى منسوب إلى يوانس إينالوس (القرن الحادى عشر الميلادى) وفيها يقول مؤلفها متهكما إن جالينوس عارض أرسطو بقوله بوجود شكل رابع، وغرضه فى هذا أن يظهر من البراعة ما لم يتوافر للشراح القدماء.

سادسا : أن المسألة على هذا النحو شكلت أساسا للشك فى مسألة نسبة الشكل الرابع لجالينوس من حيث المبدأ وفقا لرأى أوبرفيج وهنرش شولتس.

إن هذا المستوى من تحليل المضمون يكشف أمامنا مسألتين: الأولى تاريخية والثانية منطقية، **أما المسألة التاريخية** فتتمثل فى نسبة الشكل الرابع إلى جالينوس وفق رأى ابن رشد، وهذه المسألة يذكرها بدوى ولكن على سبيل الحذر مؤكدا أنه

«وإذا كان صحيحا ما يقوله ابن رشد من أن «جالينوس هو أول من قال بوجود شكل رابع مستقل»[٤٠] ويبدو من نص كلام بدوى أنه يشك أصلا فى صحة نسبة الشكل الرابع تاريخيا إلى جالينوس، وفقا لدوافع سيكولوجية لم يكشف عنها، وهو ما تكشف عنه عبارته «وإذا كان صحيحا ما يقوله ابن رشد». إن بدوى يشك - إذن - فيما يقوله ابن رشد ولكنه لم يرفضه، ولم يعلن قبوله صراحة، وإنما من باب الحذر. على حين أن لوكاشيفتش يؤكد صراحة من خلال تحليله للقطع المنطقية التى تم العثور عليها أن المسألة كانت موضع «شك أوبرفيج» وأن هينريش شولتس فى كتابه (تاريخ المنطق) ذهب إلى أن جالينوس «ربما لم يكن هو صاحب الشكل الرابع». المسألة التاريخية - إذن - تقود إلى ضرورة البحث عن الشخص الذى وضع الشكل الرابع ونسبه إلى جالينوس. وهذا المستوى من البحث والتحليل لم يكن موضع نظر بدوى أصلا ، فضلا عن أنه لم يشكل عنده نقطة نقد لرأى ابن رشد الذى ذاع فى الأوساط المنطقية، وهذه النقطة، على مانرى، كان من الواجب أن تخضع للتحليل فيما كتبه بدوى، خاصة وأنه نشر وحقق منطق أرسطو من ترجمته العربية القديمة، كما نشر أيضا بعض كتابات ابن رشد مثل تلخيص كتاب (الخطابة)، و(الحس والمحسوس).

وأما المسألة الثانية التى تظهر من التحليل فهى مسألة **منطقية بحته**، وكل ما يذكره بدوى حول هذه المسألة خلاصة رأى مأخوذة من كتاب رابييه Rabier عن المنطق تشير إلى أن زبرله Zabarella وجوبلو Goblolt إذ اعتمد زبرله على إسقاط الشكل الرابع بناء على «تحليله للقياس على أساس أنه يقوم على (مقالة الكل واللا شىء) [٤١] أما رأى جوبلو فيؤكد فيه من الناحية المنطقية أنه «أما فى الشكل الرابع فإن الأصغر هو الذى سيكون مثبتا للأوسط أو منفيا عنه. فإذا كان من الممكن استنتاج شىء من مثل هذه المقدمات، فإن ذلك لا يكون إلا بشرط أن تكون الصغرى، والأوسط موضوعها، مساوية لقضية الأصغر موضوعها تستخرج منها بواسطة العكس المستوى. وهذه الأخيرة هى الصغرى حقا[٤٢].

إننا إذا تساءلنا عن رأى بدوى فى هذا الصدد لوجدنا أنه التزم الصمت ولم يقدم لنا أية تحليلات منطقية للشكل الرابع ومشكلته، وما تمثله هذه المشكلة بالنسبة للاستنتاج المنطقى ووضع الحدود الثلاثة فى ضوء نظرية القياس، بل اكتفى بدوى بذكر نصوص مأخوذة من رابيه، وكأن المسألة لم تشغل باله أصلا رغم أهميتها للبحث المنطقى، فهل لم يجد بدوى أهمية لتحليل وبحث المسألة على المستوى المنطقى؟ وفى مقابل هذا نجد لوكاشيفتش يقدم لنا بعض النصوص المهمة التى تفسر المكانة المنطقية للشكل الرابع وتنقل المشكلة من المستوى التاريخى إلى المستوى المنطقى. وفى إطار هذا التحول يبدو من المناسب أن نكتشف كيف تشكل مسألة الشكل الرابع مشكلة منطقية فى إطار تحليلات لوكاشيفتش الذى يقول : «طبعت منذ خمسين عاما حاشية يونانية توضح لنا المسألة برمتها على نحو لم يكن متوقعا على الإطلاق. ويبدو أن هذه الحاشية لا تزال مجهولة رغم طبعها. وكان ماكسيميليان واليس، وهو أحد الذين حققوا فى برلين الشروح اليونانية على أرسطو (قد نشر سنة ١٨٩٩ القطع المتبقية من شرح أمونيوس على التحليلات الأولى) فضمن التصدير حاشية مجهولة المؤلف توجد فى نفس المخطوط الذى حفظت فيه قطع أمونيوس، وعنوان الحاشية(فى كل أنواع القياس)، ومطلعها كما يلى : «القياس ثلاثة أنواع: الحملى والشرطى والقياس. والحملى نوعان : البسيط والمركب. والقياس البسيط ثلاثة أنواع : الشكل الأول، والثانى ، والثالث، والقياس المركب أربعة أنواع : الشكل الأول ، والثانى، والثالث، والرابع. فقد قال أرسطو إنه لا يوجد سوى ثلاثة أشكال، لأنه ينظر فى الأقيسة البسيطة المؤلفة من ثلاثة حدود، ولكن جالينوس يقول فى كتاب (البرهان) إن القياس له أربعة أشكال لأنه ينظر فى الأقيسة المركبة المؤلفة من أربعة حدود، وكان قد وجد كثيرا من هذه الأقيسة فى محاورات أفلاطون.

ثم يمدنا صاحب هذه الحاشية المجهول ببعض الشروح تبين لنا كيف تأدى جالينوس إلى هذه الأشكال الأربعة. فالأقيسة المؤتلفة من أربعة حدود يمكن أن

تنشأ من اجتماع الأشكال الثلاثة للأقيسة البسيطة على تسع أنحاء مختلفة: الأول مع الأول، الأول مع الثانى، الأول مع الثالث، الثانى مع الثانى، الثانى مع الأول، الثانى مع الثالث، الثالث مع الثالث، الثالث مع الأول، الثالث مع الثانى، أما اجتماع الثانى مع الثانى والثالث مع الثالث فلا ينتجان قياسا أصلا، وينتج عن اجتماع الثانى مع الأول نفس الشكل الناتج عن اجتماع الأول مع الثانى وكذلك الأمر فى اجتماع الثالث مع الأول، والأول مع الثالث، وفى اجتماع الثالث مع الثانى والثانى مع الثالث فنحصل إذن على أربعة أشكال فقط هى: الأول مع الأول، الأول مع الثانى، الأول مع الثالث، والثانى مع الثالث . وفى الحاشية أمثلة ، منها ثلاثة مأخوذة من محاورات أفلاطون، واثنان من محاورة القبيادس وواحد من الجمهورية... وربما تأدى جالينوس على ذلك النحو إلى أشكاله الأربعة.

إن الحاشية التى نشرها واليس تفسر كل المسائل التاريخية المتصلة باكتشاف جالينوس المزعوم للشكل الرابع. لقد قسم جالينوس الأقيسة إلى أربعة أشكال، ولكنها كانت أقيسة مركبة تحتوى على أربعة حدود، ولم تكن هى الأقيسة الأرسطية البسيطة، أما الشكل الرابع من الأقيسة الأرسطية فقد ابتكرها شخص آخر، ويحتمل أن يكون ذلك قد حدث فى وقت متأخر، وربما لم يكن حدوثه قبل القرن السادس الميلادى، ولاشك فى أن ذلك العالم المجهول قد نما إلى علمه شىء عن أشكال جالينوس الأربعة، ولكنه إما لم يفهمها أو لم يطلع على نص جالينوس. ولأنه كان يعارض أرسطو والمدرسة المشائية كلها، فقد سارع بانتهاز الفرصة لدعم رأيه بقول عالم ذائع الصيت»(٤٣).

ما الذى يمكن أن ننتهى إليه إذن من تحليل نص لوكاشيفتش؟

هناك مجموعة من النتائج يمكن تقريرها فى هذا الجانب ومنها :

أولا : أن لوكاشيفتش يبدى شكوكه القاطعة حول الرأى القائل بأن جالينوس صاحب الشكل الرابع من أشكال القياس ويشير إلى أن هذا الرأى انتقل خطأ بمناطقة العصر الوسيط والمدرسين بصفة عامة، عن طريق ابن رشد.

ثانيا : إنه يفند الآراء التى حاولت تبرير هذا الشكل بجالينوس والرأى أن هذه الآراء ليست صحيحة.

ثالثا: أن ثمة اكتشافا أصيلا حول الشكل الرابع من أشكال القياس يثبته من خلال حاشية ضمنها ماكسيميليان واليس لمؤلف مجهول، وذلك عند تحقيقه للشروح الأرسطية. ومن بين ما تثبته هذه الحاشية أن الشكل الرابع من وضع شخص آخر غير جالينوس ولكنه إما أنه لم يفهم نصوص جالينوس، أو لم يطلع عليها أصلا، وقد يكون أراد لرأيه الانتشار حين نسب هذا الشكل إلى جالينوس على اعتبار أنه من كبار المناطقة بعد أرسطو . **رابعا** : ويترتب على النقطة السابقة أن ابن رشد حتى فى نسبته هذا الشكل إلى جالينوس لم يفرق بين الأقيسة المحلية الأرسطية والأقيسة المركبة إذ الأولى تتألف من ثلاثة حدود على حين أن الثانية تتألف من أربعة حدود. فكيف غابت هذه النقطة المنطقية عن ابن رشد الذى وصف بأنه أكبر شراح أرسطو فى العصور الوسطى؟.

إن ما يمكن أن نخلص إليه فى هذا الصدد أن الشكل الرابع من أشكال القياس الحملى ليس من وضع جالينوس، ولكنه أيضا ليس من وضع مؤلف مجهول، إذ إن نصوص أرسطو الواردة فى التحليلات الأولى تثبت - أصلا - معرفته بالشكل الرابع من أشكال القياس وهذا ما يكشف عنه لوكاشيفتش أيضا فى تحليلاته لمعرفة أرسطو بالشكل الرابع وضروبه المختلفة، إلا أن لوكاشيفتش يأخذ على أرسطو قوله: «إن كل قياس لابد من أن يكون فى واحد من هذه الأشكال الثلاثة، ذلك لأن أرسطو ذاته كشف عن وجه رابع ممكن حين أخذ يرد بعض ضروب من الشكل الرابع - الذى لم يتحدث عنه كشكل مستقل - إلى ضروب من الشكل الأول. يقول لوكاشيفتش : «وأرسطو يعلم أنه بالإضافة إلى الأضرب الأربعة عشر من الشكل الأول والثانى والثالث، وهى الأضرب التى أثبتها بطريقة منهجية فى الفصول المتقدمة من (التحليلات الأولى) توجد أقيسة أخرى صادقة. وهو يورد اثنين من هذه الأقيسة فى نهاية عرضه المنهجى ذاك. ويقول من الواضح أن القياس إذا لم

ينتج فى شكل من الأشكال فإذا كان الحدان موجبين معا أو سالبين معا فلا يلزم بالضرورة شيء أصلا، وتعنى إذا كان أحدهما موجبا والآخر سالبا وكان السالب كليا، فيلزم دائما قياس يصل الحد الأصغر بالأكبر، مثال ذلك إذا كان (أ)ينتمى إلى كل أو بعض (ب) ، وكان (ب) ينتمى إلى لا(ج)، لأن المقدمتين إذا انعكستا فبالضرورة (ج) لا ينتمى إلى بعض (أ)[٤٤] تبدو هنا - إذن - حقيقة الوجه المنطقى للشكل الرابع وهو ما لم يكن موضع تحلُيل فى كتابات بدوى.

وينتج مما تقدم أن أرسطو يعلم ويقبل كل أضرب الشكل الرابع، ولا صحة للآراء التى ترى أنه رفض هذه الضروب، لأن رفضها خطأ منطقيا، لا تمكن نسبته إلى أرسطو. وتبقى فقط مشكلة: لماذا أهمل أرسطو ضروب الشكل الرابع فى تناوله للأقيسة الحملية وضروبها المختلفة؟ المسألة معلقة وتحتاج إلى مزيد من الأبحاث المنطقية التي يمكن أن تتجاوز أبحاث لوكاشيفتش، وتتجه بتحليلات أرسطو ذاتها لتكشف عن المسكوت عنه منطقيا لدى أرسطو.

الهوامش :

(١) جميل صليبا «الفكر الفسلفى فى الثقافة العربية المعاصرة» تأملات معاصرة، بيت الحكمة، كندا، سبتمبر ١٩٨٥، ص ٢٢.

(٢) ربما كان من المناسب أن نشير إلى ما ذهب إليه الدكتور أحمد صبحى فى بحثه عن «اتجاهات الفلسفة الإسلامية فى الوطن العربى (١٩٦٠ - ١٩٨٠) «الذى قدمه إلى المؤتمر الفلسفى العربى الأول الذى عقد فى رحاب الجامعة الأردنية (١٩٨٣) حيث وصف بدقة إسهامات الدكتور عبد الرحمن بدوى فى ميدان الفلسفة الإسلامية من تحقيق وترجمة ودراسة، وهو إسهام يبين إلى أي حد لعب بدوى دورا بارزا فى هذا المجال.

(٣) عبد الرحمن بدوى (المنطق الصورى والرياضى)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، الطبعة الثالثة، ص ٩. كتب على غلاف الكتاب من الداخل أن الطبعة الأولى له صدرت فى عام ١٩٦٢، والطبعة الثانية صدرت فى عام ١٩٦٣. وفى التمهيد الذى جاء بعد صفحة التعريف والتصنيف مباشرة صدر التمهيد بتاريخ ١٩٤٣. لا ندرى على وجه الدقة متى صدرت الطبعة الأولى!

(٤) المرجع السابق، ص ١١.

(٥) المرجع السابق.

(٦)المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق، ص ١٢.

(٩) المرجع السابق، ص ١٣

(١٠) المرجع السابق، ص ١٠

(١١) أراد بدوى أن يجمع بين جانبى المنطق الصورى والمنطق الرياضى معا فى مؤلف واحد، ربما على اعتبار أن المنطق الرياضى هو منطق صورى متطور وهو ما يبدو من عنوانه «المنطق الصورى والرياضى»

(١٢) عبد الرحمن بدوى (مدخل جديد إلى الفلسفة) ط٢، وكالة المطبوعات ، الكويت، ١٩٧٩، ص ٤٣.

(١٣) منذ بداية الثلث الثانى من القرن العشرين كشف كارل بوبر فى عام ١٩٣٥ فى كتابه «منطق الكشف العلمى» الذى صدر فى طبعته الأولى باللغة الألمانية، أن العلم يعتمد على المنهج الفرضى الاستنباطى، وأن ما يطلق عليه استقراء عرضه لكثير من النقد، وأن النسق العلمى كما تكشف عنه

أعمال العلمى إنما هو نسق استنباطى.

راجع فى ذلك:كارل بوبر، (منطق الكشف العلمى)، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، بيروت ـ دار النهضة العربية ١٩٨٥ وطبعة دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٨١، المقدمة.

(١٤) عبد الرحمن بدوى، (مدخل جديد إلى الفلسفة) ص ٤٤.

(١٥) المرجع السابق، ص ٤١.

(١٦) المرجع السابق، ص ٤٣.

(١٧) عبد الرحمن بدوى، (مناهج البحث العلمى)، ط ٣ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٧، ص ١٧٠

(١٨) المرجع السابق، ص ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(١٩) المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٢٠) عبد الرحمن بدوى، (مدخل جديد إلى الفلسفة) ص ١٨.

(٢١) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢٥) عبد الرحمن بدوى، (المنطق الصورى والرياضى)، ص ٢٠٠.

(٢٦) المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٢٨) على سامى النشار، (المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة)، دار المعارف ، مصر، الطبعة الخامسة، ١٩٧١، ص ٤٥١.

(٢٩) عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، ص ٢٠١

(٣٠) على سامى النشار، المنطق الصورى ص ٤٤٠.

(٣١) عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى ص ٢٠١

وأيضا على سامى النشار المنطق الصورى ص ٤٤٠.

(٣٢) عبد الرحمن بدوى المنطق الصورى والرياضى ص ٢٠٠

(٣٣) على سامى النشار المنطق الصورى ص ٤٤٠.

(٣٤) عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى ص ٢٠٢

obeikandl.com

(٣٥) على سامى النشار المنطق الورى ص ٤٤٠ وما بعدها

(٣٦) عبد الرحمن بدوى، المنطق الورى والرياضى ص ٢٠١

(٣٧) راجع نشرة عبد الرحمن بدوى لمنطق أرسطو ٣ أجزاء.

(٣٨) يان لوكاشيفتش نظرية القياس الأرسطية ترجمة عبد الحميد صبره، منشأة المعارف الأسكندرية ١٩٦١، ص ٥٥ وما بعدها.

(٣٩) عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، ص ٢٠١

(٤٠) عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، ص ٢٠١

(٤١) المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٤٢) لوكاشيفتش، المرجع السابق

(٤٣) المرجع السابق، ص ٤١ والإشارة هنا إلى نص أرسطو فى التحليلات الأولى، المقالة الأولى، الفصل ٧، ص ١٢٩ أ، س ١٩...

obeikandl.com